تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاستعانة بمؤشر الانفتاح التجاري للفترة 2010–2020

The impact of foreign trade liberalization on economic growth in Algeria using the trade openness index for the period 2010-2020

د. خيرجة حمزة [1]

[1] جامعة أحمد درايعية–أدرار (الجزائر)، khirdja@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الارسال: 2022/04/15 **تاريخ القبول:** 2023/03/14 **تاريخ النشر:** 2023/03/31

الملخص:

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية، اذ تعتبر احدى الركائز الاساسية في النهوض باقتصاد الدول، و يعتبر الانفتاح التجاري ضرورة ملحة كونه يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي و توفير السلع والخدمات عبر مختلف عمليات التجارة الخارجية .ولقد أظهرت النتائج أن تحرير التجارة الخارجية له تأثير كبير على النمو الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بتأثير سياسة التوجه إلى الخارج من خلال الصادرات، كما إن زيادة الانفتاح التجاري تأتي بزيادة نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما شهدت فترة الدراسة بالنسبة للجزائر تذبذب في نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي و انخفاض حاد في نسبة الصادرات إلى الناتج في نهاية فترة الدراسة بسبب الصدمة المزدوجة لجائحة فيروس كورونا (ك.وفيد–19) والانخفاض الحاد في عائدات المنتجات الهيدروكربونية.

الكلمات المفتاحية : التجارة الخارجية ، الانفتاح التجاري ، النمو الاقتصادي ،الجزائر

تصنيفات JEL: A10 ، F43 ، O11

Abstract :

Foreign trade plays an important role in economic development, as it is considered one of the main pillars in the advancement of the economy of countries, and trade openness is an urgent necessity as it contributes to achieving economic growth and providing goods and services through various foreign trade operations .The results showed that the liberalization of foreign trade has a significant impact on economic growth, especially with regard to the impact of the policy of going abroad through exports, and the increase in trade openness comes with an increase in the ratio of imports to GDP. The study period for Algeria also witnessed fluctuation in the ratio of imports to GDP and a sharp decrease in the ratio of exports to output at the end of the study period due to the double shock of the Corona Virus (Covid-19) pandemic and the sharp decline in hydrocarbon revenues.

Keywords: Foreign trade, trade openness, economic growth, Algeria.

JEL Classification Cods : A10، F43 ، O11

المؤلف المرسل: خيرجة حمزة ، **الإيميل**: khirdja@univ-adrar.edu.dz

مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية في النهوض باقتصاد الدول ، فهي تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية ،كما تساهم و بشكل فعال في رفع مستوى المعيشة ورفاهية المجتمعات،وتعتبر العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي احد أهم المواضيع في مجال الاقتصاد الدولي و صناع القرار . و يعتقد المتفائلون بالتجارة أنها تعمل على تعزيز كفاءة تخصيص الموارد ، تحقيق وفورات الحجم ، تسهيل نشر المعرفة ، تعزيز التقدم التكنولوجي ، وتشجيع المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو الدولية والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأمثلية في عمليات الإنتاج وتطوير المنتجات الجديدة. و سنحاول من خلال هذا البحث ان نجيب على الإشكال التالي : ما هو تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

و للإجابة على هذا الإشكال قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- تحرير التجارة الخارجية له تأثير كبير على النمو الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بتأثير سياسة التوجه إلى الخارج من خلال الصادرات.
- يعتبر تحرير التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي و اقتصاديات العالم الخارجي.
- جزء كبير من الطلب الكلي على السلع و الخدمات في الجزائر يتم تلبيته باللجوء إلى الاستيراد.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من اهمية الموضوع، ألا و هو تحرير التجارة الخارجية و ما له من أهمية حيث يؤدي الى تطور اقتصاديات الدول و ويساهم في زيادة مرونة الجهاز الانتاجي ما يحقق النمو الاقتصادي، وهو الامر الذي تسعى اليه الدول السائرة نحو النمو و الجزائر واحدة منها و هي بلد بترولي يمر بأزمة نفطية حادة ما يستدعي من الحكومة السعي لتوفير مناخ اقتصادي مستقر و اتباع سياسات سليمة لتشجيع الصادرات، و احلال الواردات.

اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف:

- ابراز الأهمية البالغة للتجارة الخارجية في اقتصاديات دول العالم، لأنه مهما بلغت موارد وإمكانيات أي دولة فإنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي
- تحليل تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي من خلال أهم مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر
- تقييم سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر .

منهجية الدراسة

استخدمنا في البحث منهجية التحليل الوصفي من خلال عرض الاطار المفاهيم لتحرير التجارة الخارجية و العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي،كما تطرقنا بشيء من التحليل لأهم مؤشرات الانفتاح التجاري و تأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بالاعتماد على المؤشرات الفرعية لمؤشر الانفتاح التجاري.

1-مفهوم و أهمية تحرير التجارة الخارجية

1-1 مفهوم تحرير التجارة الخارجية

اصبحت التجارة الخارجية عاملا أساسيا في الاستراتيجية الاقتصادية، فالدولة قد تستخدم سلطاتها في المعاملات التجارية لتحقيق أغراضها السياسية و الاقتصادية، أو تنفيذ أهدافها الاقتصادية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الاحتكارية، و إبقاء ما يلزم من الإنتاج المحلي لحاجة السوق الداخلي، و بالتالي فإن لها خاصية مزدوجة، فهي من ناحية تستجيب للظروف و العوامل الخارجية و من ناحية أخرى تؤدي دورا هاما في الاقتصاد الوطني . (شيحي، 2011.2012، صفحة 16) . و يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على: "أنها جملة من الإجراءات و التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات و هي عملية تستغرق وقتا طويلا (قدي، 2006، صفحة 249)" .

يعمل تحرير التجارة على تعزيز التجارة الحرة ، مما يسمح للبلدان بالتجارة في السلع دون حواجز تنظيمية أو التكاليف المرتبطة بها. كما يقلل التكاليف بالنسبة للبلدان التي تتاجر مع الدول الأخرى وقد يؤدي في النهاية إلى انخفاض أسعار المستهلك لأن الواردات تخضع لرسوم أقل ومن المرجح أن تزداد المنافسة (baton، 2021) .

يعرف الانفتاح التجاري عل أنه تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية، وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد، وسياسات تشجيع الصادرات، و سياسات سعر الصرف، وسياسات إدارة الاقتصاد الكلي (جرفي،واخرون، 2021، صفحة 94) ، والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية تجاه الشركاء التجاريين .

اما فيما يخص سياسة الانفتاح الاقتصادي فهي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة إن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفراً أو حتى مستوى متدن جداً وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاداً مفتوحاً ومحرراً وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية (عبدوس، 2010.2011، صفحة 44) .

تعتمد سياسة التحرير على مجموعة من الأدوات أهمها (قدي، صفحة 249) :

- تغيير نظام الأسعار.
- تغيير نمط تدخل الدولة في التجارة الدولية.
- تغيير أسعار الصرف.

استنادا إلي تجارب التي عرفتها دول العالم في سياساتها لتحرير التجارة الخارجية فإن ثمة متطلبات يجب توفيرها أهمها :(باريك، صفحة 40)

أولا: يتطلب تحرير التجارة الخارجية وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة، و أسعار صرف واقعية تعكس الواقع الاقتصادي.

ثانياً: أن تكون السياسات الأخرى خاصة المتعلقة بالاستثمار والأسعار تعمل في اتجاه التحرير و دعمه.

ثالثا: من المفيد الابتداء في التحرير بإلغاء الحصص والقيود الكمية المماثلة والتي يمكن في البداية استبدالها بالتعريفات الجمركية، لأن التعريفة تعطي نوعا من الشفافية على الحماية، فتبين المنتفعين من الحماية وحجم الانتفاع.

رابعا: من أحسن كذلك قبل الشروع في إجراء تخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية القيام بإجراءات لزيادة الصادرات، ويتم هذا الإجراء جنبا إلى جنب مع تخفيض سعر الصرف ليمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات والإنتاج والعمالة.

خامساً: يتوقف نجاح واستمرار برامج تحرير التجارة على توفر بيئة عالمية تشجع تحقق المزيد من التحرير التجاري وتقوم فيها مختلف الدول بالالتزام بقواعد التحرير.

2–1 أهمية تحرير التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواء أكان متقدما أو ناميا وهي تقوم بربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض ، وتساهم في توسيع القدرة التسويقية وتساعد على رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام (بلال و عثمان، 2016، صفحة 151) .

يرتبط مفهوم تحرير التجارة في أذهان الكثيرين بالتعريفة المنعدمة أو المنخفضة وقد يكون ذلك صحيح إلى حد ما ولكن الحقيقة أن تخفيض التعريفة أو إلغاءها ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة، والسبب في ذلك أن مفهوم تحرير التجارة مفهوم أوسع ويشمل أمور عديدة تتراوح من تخفيض التعريفة إلى التغلب على العوائق الغير التعريفة التي تأخذ أشكالا عديدة وانتشرت في الآونة الأخيرة إلى إصلاحات الداخلية والتي على الحدود والمتعلقة بالجمارك وإجراءاتها، مثل إجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ وبالتالي نجد أن تحرير التجارة هو مفهوم واسع يتضمن نواحي وجوانب كثيرة لا ترتبط بالضرورة بالتخفيض الجمركي (غنيم، 2004، صفحة 2) .

لقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية مؤخرا حتى أصبحت عاملا رئيسيا في رسم الاستراتيجيات الاقتصادية للدول و على وجه الخصوص النامية منها ، إذ ترتبط السياسات التنموية لهذه الدول بالتجارة الخارجية باعتبار أن الصادرات تشكل عامل إضافة يسمح بتوفير إيرادات للدولة كما أن الواردات تساهم بدورها في توفير متطلبات النمو الاقتصادي . ويربط التحليل الاقتصادي بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي من خلال مضاعف التجارة الخارجية و نعني بذلك أنه كلما زادت قدرة دولة ما على التصدير أكثر من الاستيراد كلما كان هناك أثر ايجابي على النمو الاقتصادي (وعيل، 2013.2014، صفحة 37) .

يعد الانفتاح الاقتصادي عاملاً مهماً في تحسين وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة مما يزيد من كمية الإنتاج وكفاءته كما يسهم في حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج لأن توسيع السوق من خلال التجارة لا بد أن يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، وبالتالي سوف يكون له مردودا ايجابياً على النمو ورفاه البشر (علي توفيق و الكردي، 2000، صفحة 17).

2– تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

من المعلوم أن تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي هو تأثير، أكيد وإيجابي، فتحرير الواردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية ، الأمر الذي يؤدي إلى خفض الأسعار، كما أن تحرير الواردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني، وذلك بدفع المنتجين المحليين إلى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم، سواء في السوق المحلية أو في الأسواق الخارجية، وللوصول إلى مستوى المنافسة المطلوبة لا بد للمنتجين المحليين من ترشيد استثماراتهم و تخفيض النفقات ورفع مستوى الإنتاج وتحسين جودته، ومن المعلوم أن كافة هذه الشروط هي حيوية للاقتصاد المتقدم أو النامي، إذ أن رفع مستوى الإنتاج وتحسين نوعيته أصبح شرطًا لازمًا للولوج إلى الأسواق الخارجية (عبدوس، 2010، صفحة 152).

قد ينتهي أثر الانفتاح التجاري إلى تصاعد الواردات بمعدلات كبيرة, في الوقت الذي تقل فيه القدرة على التصدير فتظهر مشاكل عديدة، منها مشكلة العجز في الميزان التجاري وبالتالي زيادة المديونية الخارجية (علي الشهري و مُحَّد مصطفى، صفحة 2).

أثير جدل حول اختيار السياسات التجارية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، أي هل تتحقق التنمية بالتوجه نحو الخارج من خلال تبني استراتيجية إحلال الصادرات، أو بالتوجه نحو الداخل من خلال تبني استراتيجية إحلال الواردات (زدون و بن جدو، 2018، صفحة 198) .و لقد زاد عدد الدول النامية فى ذلك الوقت بإتباع استراتيجية الإحلال محل الواردات و ذلك لما رأه العديد من السياسين و المخططين من القدرة على تحقيق العديد من أهداف التنمية مثل إيجاد فرص للاستثمار و فرص العمالة، ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات ،و الاستفادة من التكنولوجيا المنقولة و تنويع هيكل الناتج المحلي (هدى، 2018، صفحة 49) . و من أجل التمييز بين الاستراتيجيتين سنحاول أن نقم مفهوما لكل استراتيجية و علاقتهما بالنمو الاقتصادي.

2–1 إستراتجية التوجه نحو الخارج (التصدير) و علاقتها بالنمو الاقتصادي.

تهدف سياسة التوجه للتصدير إلى التركيز بشكل رئيسي على التصدير للأسواق الخارجية، حيث تعتبر الصادرات في الدول النامية مسؤولة بشكل أساسي عن تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق استيراد السلع الوسيطية والرأسمالية التي تحتاجها هذه العملية، لذلك لابد من توفير حصيلة من الصادرات لتمويل الواردات .أيضا يمكن من خلال زيادة الصادرات زيادة الدخل القومي بكمية أكبر من زيادة الصادرات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية (أحمد، 2007، صفحة 30) .

يشير مؤيدي استراتيجية إحلال الصادرات للسلع الأولية والسلع المصنعة إلى المنافع والآثار التي يمكن أن تحصل للنمو من خلال تطبيق سياسة الانفتاح التجاري والمنافسة، وأهمية إحلال الأسواق الدولية الكبيرة محل الأسواق المحلية الصغيرة، حيث يستشهدون بتجربة آسيا الناجحة التي ارتبط تصديرها بتصنيع سلع كثيفة العمالة ورأس المال والتقدم التقني في قطاع التصنيع والاستيراد على حد سواء (قسوم، 2007.2008، صفحة 13) .

2–2 سياسة التوجه نحو الداخل (الإحلال محل الواردات) و علاقتها بالنمو الاقتصادي

يقصد باستراتيجية الإحلال محل الواردات، قيام المجتمع بإنتاج سلع صناعية تحل محل ما كان يستورد منها أو ما كان سيقوم باستيراده لو لم يقم بهذا الإنتاج، وتوجه عدة طرق لقياس الإحلال، إلا أن المقياس الأكثر شيوعا هو الذي يقيس الإحلال

على أنه النسبة بين الواردات وبين العرض الكلي من السلعة (سعيدي، 2004، صفحة 22) . و لقد تم اللجوء إلى هذه الاستراتيجية من قبل الدول النامية في سنوات الخمسينيات والستينيات، أين عرفت أسواقها العالمية من المنتجات الأولية تراجعاً في العوائد، ما شهدت موازين المدفوعات لهذه الدول عجزاً في موازينها الجارية، وكانت الحجج في ذلك كون أن التصنيع يعتبر ذا أهمية كبرى لاقتصاديات الدول، حيث لا تزال العديد من الدول تتبع هذه الاستراتيجية لأسباب سياسية واقتصادية، فهي تعمل على تنمية الإنتاج المحلي لأغراض الاستهلاك المحلي عوض استيراده، من الخارج، كما تعتمد استراتيجية إحلال الواردات بالأساس على بناء قاعدة من الصناعات تعمل على تلبية جل احتياجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية، وذلك عوضاً عن استيرادها من دول أجنبية، كما يتوجب على هذه الصناعات توفير البديل الملائم للواردات، من حيث السعر والجودة المطلوبين، حتى وإن كانت هذه الصناعات مدعومة بإجراءات حمائية ودعم من طرف الدولة (زدون و بن جدو، 2018، صفحة 199).

يمكن القول أن هذه السياسة لم تحقق المأمول منها وأنها لم تتعدى مرحلتها الأولى والمتمثلة في إنتاج السلع الاستهلاكية ولم تنجح إلى الانتقال إلى المرحلة الثانية في إنتاج السلع الصناعية الوسيطية الإنتاجية، كما أنها لم تتمكن من الانتقال بصناعاتها إلى مرحلة ارتياد الأسواق الخارجية ، مما دفع بالدول النامية إلى تبني والمضي في استراتيجية التوجه إلى الخارج من خلال تشجيع الصادرات.

وبناءً على الذي سبق فإن الكثير من متخذي القرارات الاقتصادية في دول النامية ينظرون إلى استراتيجية إحلال الواردات، بأنها الاستراتيجية الممهدة لتطبيق استراتيجية تنمي الصادرات، ونظراً لرغبة الدول بالاعتماد على الذات وبناء قاعدة صناعية متنوعة، وسهولة تحصيل إيرادات جمركية يجعل العديد منها تفضل استراتيجية إحلال الواردات (شاقور، 2011.2012، صفحة 123).

3– تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

3–1 تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000–2020

من البديهيات المتداولة في الاقتصاد أنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية من دون تحقيق معدل نمو اقتصادي معتبر ومناسب، ولذلك أصبح النمو الاقتصادي العامل الأساسي المعتمد عليه رسميا في قياس رقي و تقدم الدول.و قبل التطرق الى تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر يجب ان نقدم تعريفا للنمو الاقتصادي الذي تتعددت تعريفاته، والتي نذكر منها النمو الاقتصادي هو :

- الزيادات المستمرة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي مع مرور الزمن ، مما يحقق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية كالدخل الوطني والعمالة والاستهلاك والادخار وتكوين رأس المال مما يحقق الرفاهية لأفراد المجتمع (المتولي، 2021) .
- يعني النمو الاقتصادي "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوما على عدد السكان .
- يعتبر a.P. Samuelson . الناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه. وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على انه " الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي" (ضيف، 2014.2015، صفحة 9).

يمكن القول بأن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي ، ودخل الفرد والمجتمع ، وهو ما يحقق معدلات مرتفعة في المتغيرات الكلية.و الشكل الموالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2020.

الشكل (1) :تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2020

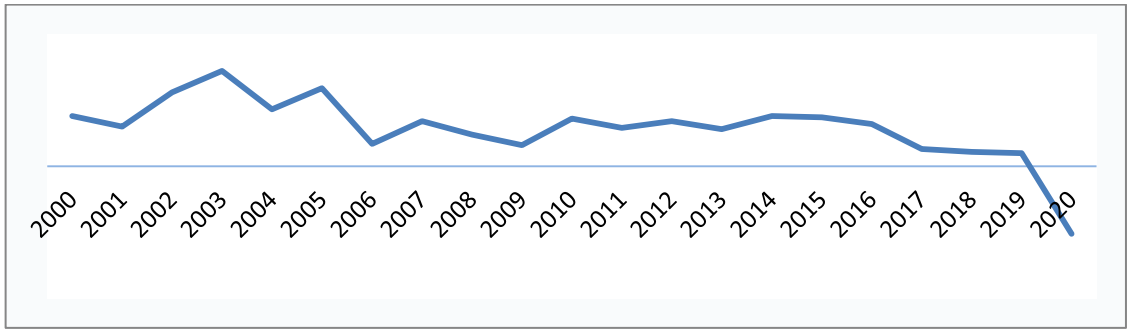

Source: Global Economic Prospects World Bank Group. JANUARY 2022. P49

نسجل من خلال الشكل (1) انخفاضات متتالية لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائري بداية من 2014 حيث كان 3.8 بالمئة لينخفض إلى ما دون 5 بالمئة سنة 2020 ،و حسب تقرير البنك الدولي يعود هذا الركود أساساً إلى النمو "البطيء" لقطاع المحروقات اضافة الى انكماش النشاط اقتصادي مما أدى الى تراجع تطور النمو في القطاعات خارج المحروقات. و يعود هذا الى التداعيات السلبية لجائحة كوفيد-19، وهو ما أثر على مسار النمو والتوازنات المالية.

إن الاستنتاج الذي يمكن التوصل إليه من تحليل المعطيات في الشكل (1) ، هي أن معدلات النمو الحقيقي المسجلة في الاقتصاد الجزائري تتسم بالتقلب بشكل واضح، وهو ما يعكسّ حقيقة أن استراتيجيات النمو التي اتبعت من طرف الجزائر حتى اليوم، لم تؤمن للاقتصاد التنويع القطاعي اللازم الذي يقلل خطر التعرض للصدمات الخارجية، ويرجع ذلك للاعتماد المفرط للاقتصاد الوطني على القطاع النفطي، والذي لم يؤمن إلى اليوم فرص للنمو المستقر في الناتج الحقيقي والذي ظل على هذا المنحى خلال ثلاثة عقود الماضية.

2-3 تحليل مؤشرات الانفتاح التجاري الجزائري على الاقتصاديات الدولية:

يعتبر الانفتاح التجاري أحد أهم مؤشرات التجارة الخارجية، حيث يقيس مدى نجاح سياسة التجارة الخارجية التي انتهجتها الدولة لتحرير التجارة الخارجية، وتشجيع الصادرات السلعية، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، والحد من التعريفة الجمركية المرتفعة مع الشركاء التجاريين. مما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للدول (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 24). و تنحصر مؤشرات انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاديات الدولية في نسبة التجارة الخارجية الجزائرية إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الواردات إلى ناتج المحلي الإجمالي.

$$\text{الانفتاح التجاري} = \frac{(\text{الواردات} + \text{الصادرات})}{\text{الاجمالي الناتج المحلي}} 100$$

الجدول (1) : تطور مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر في (2010-2020)

السنة	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي
2010	38,44	31,42	69,86
2011	38,79	28,69	67,48
2012	36,89	28,51	65,4
2013	33,21	30,4	63,61
2014	30,49	31,93	62,42
2015	23,17	36,52	59,69
2016	20,87	35,05	55,92
2017	22,63	32,69	55,32
2018	25,79	32,11	57,9
2019	22,79	29,23	52,02
2020	17,09	28,14	45,23

المصدر : البنك الدولي 2020

يتضح من الجدول(1) إن زيادة الانفتاح التجاري تأتي بزيادة نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي, وزيادة نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ،في حين تعكس الارقام الانخفاض المتواصل لمؤشر الانفتاح التجاري خلال فترة الدراسة، كما أنه خلال عام 2020 و بسبب الصدمة المزدوجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والانخفاض الحاد في عائدات المنتجات الهيدروكربونية زادت الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر،كما أن الارتفاع في النمو الاقتصادي مرتبط بالعودة التدريجية للنشاط الاقتصادي اثر تحسن الوضع الصحي جراء تراجع نسبة الإصابة بالوباء.

الشكل (2) : تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر في (2010-2020)

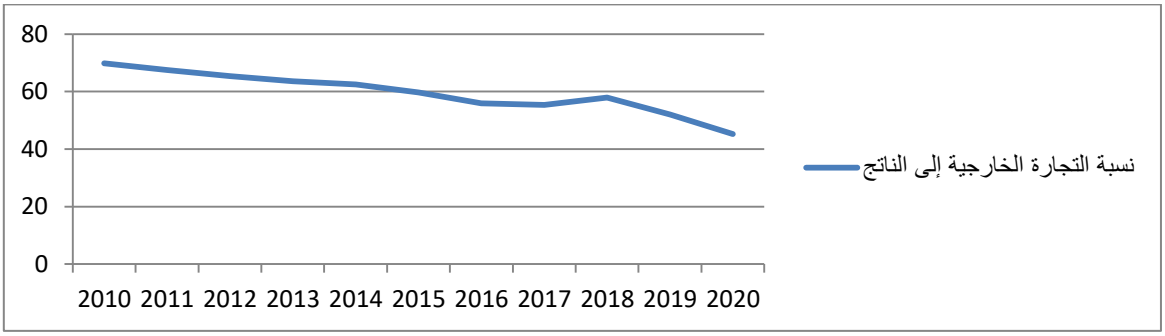

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول (1)

يترجم ارتفاع درجة الانفتاح على التجارة الخارجية الدور الكبير الذي تلعبه المبادلات الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني، من خلال ملاحظتنا للجدول (01) نجد أن متوسط درجة الانفتاح على طول فترة الدراسة قد بلغ 59.53 % الأمر الذي يعني أن الجزائر بلد منفتح تجاريا و أن المبادلات الخارجية من السلع و الخدمات قد ساهمت أثناء هذه الفترة بما يفوق هذه النسبة في النشاط الاقتصادي الوطني بمعنى آخر أن أزيد من 59 %من النشاط الاقتصادي الوطني خلال هذه الفترة يتعلق

بالتجارة الخارجية ،و بالتالي فإن الاضطرابات الخارجية سواء تعلق بالطلب الأجنبي على السلع و الخدمات المحلية أو ما تعلق بالعرض الأجنبي للسلع المستوردة تؤدي إلى إحداث اضطرابات تمس جزءا مهما من النشاط الاقتصادي الوطني يتجاوز تأثيرها الميدان الاقتصادي إلى الميادين الاجتماعية و السياسية.

3-3 مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

تعبر هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي ، أي أنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي، بمعنى أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية (طالب، 2018، صفحة 239). و الشكل الموالي يوضح تطور مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2020 .

الشكل (3) : تطور مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2020 .

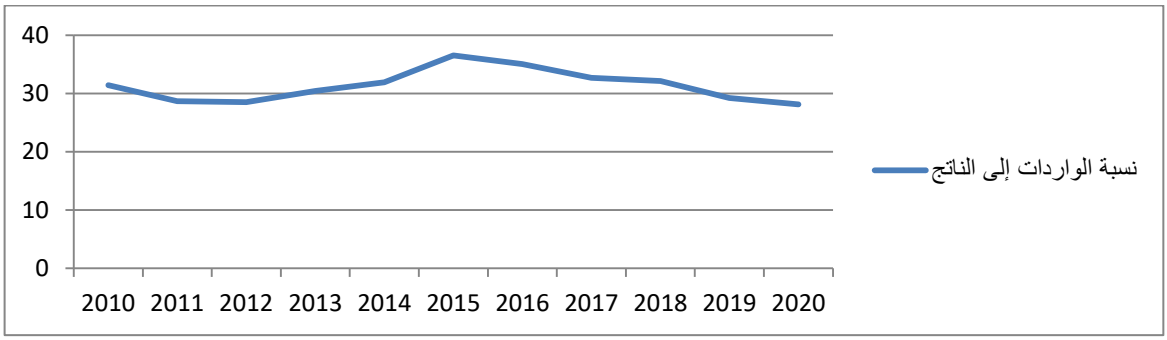

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول (1)

من خلال تحليل الشكل (3) نلاحظ أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في تغير و تذبذب مستمرين من سنة إلى أخرى، فبعد ما كانت 31,42 % سنة 2010 ، ارتفعت إلى 36,52 %سنة 2015 لتسجل بعد ذلك انخفاض بداية من سنة 2016 بحيث بلغت 35,05 % لتواصل الانخفاض الى غاية 28,14 % سنة 2020 و هي أقل نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة.و عليه يمكن القول بأن النشاط الاقتصادي الأجنبي المتمثل في الواردات، له دور كبير في تلبية الاحتياجات الوطنية، من خلال توجهها مباشرة إلى السوق المحلية، بحيث بلغت نسبة الواردات في المتوسط خلال فترة الدراسة 31.33 % مما يعني أن حوالي ربع الطلب الكلي على السلع و الخدمات تم تلبيته باللجوء إلى الاستيراد.

4-3 مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

تعبر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، عن مساهمة الصادرات من السلع و الخدمات في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، أي تبرز أهمية دور السلع و الخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي، فكلما كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كلما كانت درجة اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على الخارج عالية (طالب، 2018، صفحة 240) .و الشكل الموالي يوضح تطور مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2020 .

الشكل (4):تطور مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة 2000-2020 .

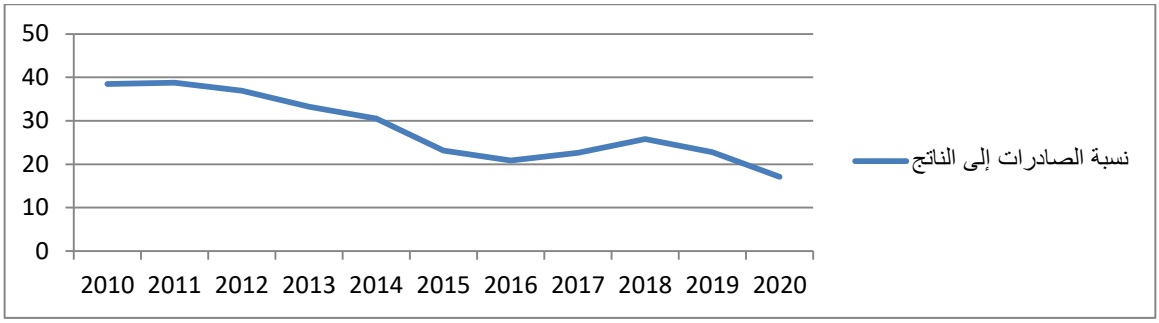

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول (1)

تتميز صادرات الجزائر بسيطرة كلية للمحروقات، وهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكبرى، فكل الاستراتيجيات التنموية التي اعتمدت، كانت قائمة في شقها المالي على الموارد المتأتية من تصدير المحروقات وما تفرزه التقلبات الحاصلة في السوق البترولية العالمية، زيادة على هذا فإن مبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي، وهو ما يعكس درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات (طالب، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر 1980-2013 ، 2016، صفحة 104).

من خلال تحليل الشكل (4) نلاحظ أن الصادرات تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الوطني، إذ بلغ متوسط إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي 28.19 % ،مما يعني أنه حوالي 28 % من الناتج الداخلي الخام مصدره الانفاق الأجنبي على السلع و الخدمات المحلية، لذلك نجد أن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني فتنتعش بزيادته و تنكمش بتراجعه.

شهدت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة تذبذبا نسبيا أين بلغت سنة 2011 اعلى نسبة خلال طول فترة الدراسة بنسبة 38,79 ،%و ذلك بسبب تحسن إيرادات الصادرات ثم ، بدأت بالتناقص نتيجة الأزمة العالمية وتدهور أسعار البترول خاصة خلال 2014 - 2016 ،كما أن التذبذب في هذه النسب بارتفاعها و انخفاضها ، يدل على الارتباط المباشر مع التطور الذي شهده قطاع المحروقات آن ذاك، من خلال ارتفاع أسعاره من جهة، و الزيادة الضعيفة في كمية الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى.

في مقابل ذلك شهدت نهاية فترة الدراسة انخفاض حاد في نسبة الصادرات إلى الناتج و هذا راجع للصدمة المزدوجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) خلال عام 2020 والانخفاض الحاد في عائدات المنتجات الهيدروكربونية ، وهو مازاد تفاقم الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الورقة معرفة تأثير الانفتاح التجاري على نمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 ومن أجل ذلك تم تحديد مجموعة من المفاهيم و الاساسيات حول سياسات تحرير التجارة الخارجية ومدى مساهمتها في عملية النمو الاقتصادي ،كما تم استخدام ثلاثة مؤشرات تمثيلا للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي و الذي يمثل مؤشر الانفتاح التجاري. و لقد توصلنا من خلال البحث الى مجموعة من النتائج لعل أهمها :

- إن زيادة الانفتاح التجاري تأتي بزيادة نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- تحرير التجارة الجارجية له تأثير كبير على النمو الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بتأثير سياسة التوجه إلى الخارج من خلال الصادرات التي تحظى في الوقت الحاضر بموقع بارز بين اهتمامات السياسات الاقتصادية لكافة الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء، حيث أصبح الانفتاح الاقتصادي ضروري و حتمي و أضحى تطوير قطاع الصادرات خيارا استراتجيا لتحقيق النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم . و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- يعتبر تحرير التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي و اقتصاديات العالم الخارجي، لما تتضمنه من حرية لتدفق السلع والخدمات من و إلى الدولة، كما أنها لا تعترض في مضمونها سبيل انسياب السلع و الخدمات داخل الأسواق . و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- إن النشاط الاقتصادي الأجنبي المتمثل في الواردات، له دور كبير في تلبية الاحتياجات الوطنية، من خلال توجهها مباشرة إلى السوق المحلية، كما إن حوالي ربع الطلب الكلي على السلع و الخدمات في الجزائر خلال فترة الدراسة تم تلبيته باللجوء إلى الاستيراد. في حين عكست الارقام الانخفاض المتواصل لمؤشر الانفتاح التجاري . و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- شهدت فترة الدراسة بالنسبة للجزائر تذبذب في نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي و انخفاض حاد في نسبة الصادرات إلى الناتج في نهاية فترة الدراسة و هذا راجع للصدمة المزدوجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) خلال عام 2020 والانخفاض الحاد في عائدات المنتجات الهيدروكربونية .

التوصيات

بناء على النتائج السابقة يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات:

- يجب عل الحكومة أن تعمل على استكمال مختلف الاصلاحات و ذلك لتسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية وتيسير الاجراءات التجارية .
- منح فرص أفضل للعاملين في ميدان عمليات التصدير و الاستيراد لتشجيع التبادل التجاري مع العالم الخارجي.
- تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المصادر والمراجع:

- أحمد فاروق غنيم (2004)، حول تحرير لتجارة، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مصر.
- إيمان مُحَمَّد أحمد(2007)، النمط الحالي للصادرات الصناعية ذات القدرة التنافسية في مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، القاهرة ، العدد 38 .
- باريك مراد (2013-2014) ،التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي مالي وبنكي،جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان.
- بلال بوجمعة، ملوك عثمان(2016)،تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016، مجلة الحوار الفكري، جامعة أدرار ،العدد 11،ديسمبر.
- تقرير تنافسية الاقتصادات العربية (2019)، صندوق النقد العربي العدد الثالث.
- دليلة طالب (2018)،أثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، جامعة جيجل، العدد الثالث، جوان.
- دليلة طالب(2016)، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (1980-2013) ، المجلة الاردنية للعلوم الاقتصادية ،المجلد 3،العدد2-،الجامعة الاردنية .
- عبدوس عبد العزيز (2010-2011)، سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان.
- عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة : الوجه الآخر، مجلة الباحث،2010/08.
- علي توفيق صادق، وليد عدنان الكردي (2000)، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي ، أبو ظبي للطباعة والنشر، دمشق ، العدد السادس.
- عبدالمجيد قدي(2005)، المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة الثانية.
- قدي عبد المجيد(2006)،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3.
- مصطفى بن ساحة (2010-2011)، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة حالة المؤسسات المتوسطة والصغيرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرادية.
- مدحت القريشي(2007)، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر ،الأردن ، الطبعة الأولى.
- زدون جمال ،بن جدو عائشة(2018)، الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980 -2014،مجلة المقار للدراسات الاقتصادية ، المركز الجامعي تندوف ، العدد 03 ديسمبر.

- زكريا جرفي، الناصر بوطيب، شهرزاد اسماعيل (2021)، قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئةARDL ،مجلة البحوث و الدراسات التجارية، جامعة الجلفة، مجلد 05،العدد02،سبتمبر .
- شاقور سميرة (2011-2012)، تحرير التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1970 – 2009، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، تخصص تحليل واقتصاد قياسي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر.
- قسوم ميساوي الولي(2007-2008) ، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر 1978 – 2006 ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، .
- هدى عبد الحميد علي (2018)، إقتصاد التنمية من النظريات الى الاستراتيجيات و السياسات التنموية، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ،جامعة القاهرة، المجلد 19، العدد 2 ، إبريل .
- وعيل ميلود(2013-2014) ، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها. حالة :الجزائر، مصر ، السعودية. دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر3 .
- وصاف سعيدي(2004)، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية – الحوافز والعوائق- أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر.
- أحمد عزت محمود المتولي ،أثر الانفتاح التجاري علي النمو الاقتصادي المصري 2000 – 2018،ديسمبر 2021،لوحظ يوم :13.04.2022 على الرابط:https://democraticac.de/?p=79192#_ftn6
- ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر1989-2012،أطروحة دكتورة ،جامعة الجزائر 2014،3-https://democraticac.de/?p=79192#_ftn6.2015
- شروق علي الشهري، نشوى مصطفى مُحَمَّد، أثر الانفتاح التجاري على المديونية الخارجية في جمهورية مصر العربية ،متوفر على الرابط:https://fac.ksu.edu.sa/sites/default/files/shorrok_elshaheri.docx
- caroline baton. Trade Liberalization. It was observed on 04-14-2022 on the link: https://www.investopedia.com/terms/t/trade-liberalization.asp